

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفع العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزرع الملكية للنفع العامة والاستيلاء على العقارات ،

قرر :

مادة ١ — يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة الجنان البحري لمجمع المصانع الحكومية بشارع سعد زغلول بندر القليوب بمحافظة القليوب على أرض مساحتها ١٤٠٠ متراً مترمربع .

مادة ٢ — يستولي بطريق التنفيذ المباشر على العقارات الازمة لتنفيذ هذا المشروع وبالبالغ مساحتها ١٤٠٠ متراً مترمربع الموقع يانها وموقعها وحدودها وأسماء ملاكيها الظاهرين بالذكرة والرسم والكشف المرافقين .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ حاجي الآخرة سنة ١٣٩٤ (١٨ يونيو سنة ١٩٧٤)

أئمة السادات

ملفوظة إيفانجية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١١٦٠ لسنة ١٩٧٤
بشأن اعتبار مشروع إقامة الجنان البحري لمجمع المصانع الحكومية بشارع سعد زغلول بندر القليوب بمحافظة القليوب من أعمال المنفعة العامة والاستيلاء على الأرض والعقارات الازمة له

انت مجلس مدينة القليوب جناح لمبنى مجمع المصانع وشعل في ١٩٧١٨،
ثم قات هيئة الأوقاف المصرية ببناء الجنان الثاني استكمالاً لمبني السابق
وشعل في ١٩٧٣٣،

ورغبة من مجلس مدينة القليوب وهيئة الأوقاف المصرية في بناء الجنان الثالث لا تستكمل مبني الجمع في موقع واحد لتواجده بجوار حي المصانع الحكومية تسهيلاً للخدمات الخادير — ولعدم وجود أماكن أخرى مناسبة سيتم تمويل هذا المشروع من أموال هيئة الأوقاف المصرية المخصصة للاستثمارات في المشروعات .

كما وافق عليه أيضاً السيد المحافظ وتحررت استخاره بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه لتفتيش المساحة على ذمة تمويل الملك تغير نزع الملكية الأرض المملوكة لم ومقابل عدم الارتفاع .

وحيث إن نزع الملكية لمنفعة العامة والتتحسين يخضع لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، كما أن تقرير صفة المنفعة العامة يكون بقرار من رئيس الجمهورية إعمالاً لأحكام القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزرع الملكية للمنفعة العامة والاستيلاء على العقارات .
وحيث إن الأمر يقتضي الاستعجال ، لذلك فقد أعد مشروع القرار الجمهوري المرافق .

رجاء التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة

للمحل والتنظيمات المحلية

دكتور : فؤاد محى الدين

كشف

بيان أسماء السادة المالك الظاهرين للأرض الصادر عنها

قرار الاستيلاء المؤقت رقم ٦٢١ لسنة ١٩٧٢ على الأرض

اللازمة لإنشاء عمارة سكنية بحي العجمي بنى سويف

مساحة مقدار	رقم القطعة والشارع	اسم المالك	ما يملكون	مقدار موافقهم أو عدم موافقهم	مقدار موافقهم أو عدم موافقهم
٤٥٤,١٠	٢٢ ش جرجس	ورثة محمد شحنة	السيد	يملكون	يعقوب ...
٢,٥١	٩ (ب) شارع أبو سفيحة	ورثة عائشة شحاته السيد	غير	غير	عزم الأستاذ فاروق
٢,١٧	١٩ (ج) شارع أبو سفيحة	محمد عبد العزيز بالحافظة ومحمد أبو بكر وأسماء عمر وخدیجة	غير	غير	محمد عبد العزيز
٢٠٧,٥٢	١٧ م شارع أبو سفيحة	احسونة والأستاذ خود عاصم الحسني	السيد سعد عمر الديري	موافقون	السيد سعد عمر الديري
٦٦٨ مترًا	الجلة				

مدير التنظيم مدير الإدارة الهندسية
(إمضاء) (إمضاء) يعتمد رئيس مجلس المدينة
مهندس : فاروق محمد الكاشف

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٦٧ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصل والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الوزير المفوض على تمثيل صفت ، مندوبا فوق العادة ووزيرا مفوضا بلقب سفير لدى حكومة جمهورية سنغافورة .

مادة ٢ - على وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٩٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٤)

أئور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٤٦٩ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بتنظيم السلكين الدبلوماسي والقنصل والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد محمد نجم الدين ، السفير فوق العادة المفوض لدى حكومة كوبا ، سفيرا بديوان عام وزارة الخارجية .

مادة ٢ - على وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ شعبان سنة ١٣٩٤ (١٦ سبتمبر سنة ١٩٧٤)

أئور السادات

والموقع المطلوب بناء الجناح الثالث عليه عبارة عن بعض عقارات وعشش قديمة تشهد بحال مدخل المدينة على مساحة من الأرض تبلغ مساحتها ١٤٠٠ م^٢ (الف وأربعمائة متراً مربع) ويقدر ثمنها وثمن ما عليها من عقارات بمبلغ ١١٠٠ ج (أحد عشر ألف جنيه) وقد تعهدت بيه الأوقاف المصرية بتحمل قيمة التعويضات من موازتها .

وحدود هذه الأرض كالتالي :

الحد الشرقي : شارع سعد زغلول .

الحد الغربي : شارع بحر بنبله الشرق .

الحد البحري : شارع مسجد فاطمة الياس .

الحد القبلي : بجمع المصايف .

وملكه لكل من :

(١) عاشور معرض سعد .

(٢) سيد معرض سه .

(٣) سيد معرض سعد .

(٤) ابراهيم عبد العزيز .

(٥) رسمية عثمان عبد الجادل .

(٦) إمام عثمان عبد الجادل وأخيه عبد .

(٧) محمد السيد .

(٨) عزيزات مرسى عبد الله وعطيات دكوري .

(٩) ورثة نجيم عبد الله دكوري .

(١٠) حسن نصار .

ولم يوافق المالك على بيع هذه الأراضي وما عليها من مبانى لإقامة المشروع بالترافق مع أن المشترى ملك أحد كبار المالك .

وقد وافق مجلس التفتيش لمحافظة النيو بمجلة ١٩٧٤/١٢١ على اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأرض والمبانى المذكورة للفرض المشار إليه .

لذلك — وبحما لا لأحكام القانون رقم ١٩٥٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات باتفاق العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ولا يخالط التفتيش والقانون رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بزرع الملكية باتفاق العامة والاسناد على العقارات وحيث أن للأمر صفة الاستعجال — فقد أعد مشروع القرار الجمهوري المرافق برحمة التكرم بالموافقة عليه وإصداره .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

مروح سالم